مركز الميزان لحقوق الإنسان
وحدة البحث الميداني

من الميدان

تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهر أبريل2012

تصوير محمد البابا

فهرس المحتويات

مقدمة.....3
توطئة قانونية 5
خلاصة إحصائية.....8
النقل القسري 9
استخدام القوة المفرطة والمميتة: 9
استهداف الصيادين: 11
استهداف المدنيين قرب حدود الفصل: 12
التوغل داخل قطاع غزة.....14
الاعتقال والحجز التعسفي: 16
الحركة على المعابر: 18
الخاتمة 22

مقدمة

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال شهر أبريل 2012، وانتهكت مبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني بشكل منظم وجسيم. يستعرض التقرير تلك الانتهاكات وفق التسلسل الزمني لتوقيت وقوعها، بشكل يرتكز على عمليات الرصد والتوثيق الميداني التي قام بها مركز الميزان لحقوق الإنسان في مختلف محافظات قطاع غزة.

ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية، حيث اسفر العدوان الإسرائيلي خلال شهر أبريل عن مقتل فلسطينيين من بينهم طفل في قطاع غزة، من بينهم طفل، وعن إصابة (5) آخرين بجراح متفاوتة من بينهم سيدة.

ويتناول التقرير حالات النقل القسري حيث أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عند حوالي الساعة 17:05 من مساء يوم الأحد الموافق 2012/4/1، المعتقلة الإدارية المضربة عن الطعام هناء يحيي صابر الشلبي (30 عاماً)، على الانتقال قسرياً إلى قطاع غزة، من خلال معبر بيت حانون (إيرز)، بموجب اتفاق غامض يقضي بتواجد الشلبي في غزة لمدة ثلاث سنوات ثم العودة لمكان سكناها في محافظة جنين بشمال الضفة الغربية المحتلة، مقابل إنهائها إضرابها عن الطعام. ضمن اتفاق لا يضع أي خيارات أمامها سوى التنازل عن جزء من حقوقها التي يكفلها القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

ويستعرض التقرير استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة والمميتة، حيث قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فلسطينيين من بينهم طفل في قطاع غزة، دون اكتراث لمبادئ القانون الدولي، لاسيما مبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التناسب، حيث تستخدم قوات الاحتلال مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة والطيران والدبابات بحق المدنيين الفلسطينيين، والأعيان المدنية، في ظل انعدام وسائل دفاعية، الأمر الذي يحرمه القانون الدولي الإنساني.

ويتناول التقرير انتهاكات قوات الاحتلال المنتظمة للصيادين في قطاع غزة، حيث واصلت تلك القوات إطلاق النار من أسلحتها الرشاشة تجاه الصيادين، ما أدى إلى إتلاف ثلاثة محركات. كما اعتقلت قوات الاحتلال (5) صيادين، من بينهم طفل، وأفرجت عنهم جميعاً بعد ساعات من احتجازهم. كما فتحت تلك القوات النار لتمنعهم من مواصلة الصيد (8) مرات ما يحرم الصيادين من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة، وتواصل إطلاق النار تجاههم وتجاه قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، وتواصل اعتقالهم والاستيلاء على قواربهم. وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وتنتهك حقوق الصيادين في الحياة، والعمل.

ويبرز التقرير الاستهداف المنظم للمدنيين وممتلكاتهم في المناطق القريبة من الحدود، في إطار سعي قوات الاحتلال إلى فرض منطقة أمنية يقيد الوصول إليها يصل نطاقها إلى أكثر من كيلو متر من حدود الفصل الشرقية والشمالية داخل أراضي القطاع. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (9) حالات استهداف للمدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية. ما اسفر عن إصابة (3) أشخاص بجروح متفاوتة، من بينهم سيدة، كما يترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

كما يتناول التقرير استهداف المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة حيث شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (6) عمليات توغل، في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بتجريف وتسوية آلاف الأمتار من الأراضي الزراعية أو أراضي تعرضت للتجريف في أوقات سابقة ، كما أن تكرار عمليات التوغل حرم مئات المزارعين من الانتفاع من أراضيهم الزراعية القريبة من الشريط الحدودي، خشية تعرضها للتجريف وضياع مجهودهم وتكبدهم خسائر جديدة، كما أن عمليات التوغل بالعادة تصحبها إطلاق نار كثيف ومتقطع، وتحت غطاء جوي توفره الطائرات للآليات المتوغلة.

ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين واختطافهم من عرض البحر. أو من خلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

وفي هذا السياق اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير (7) فلسطينيين. كما واصلت قوات الاحتلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج أو التجارة فتعتقلهم أو تبتزهم ، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير المواطن: ايهاب أحمد محمود أبو الجديان (35 عاماً)، أثناء ذهابه لمقابلة أمنية لغرض السفر إلى الضفة الفلسطينية، وتفيد التحقيقات الميدانية أن أبو الجديان طلب السفر لغرض نقل طفلين معاقين (مكفوفين) من مدرسة الشروق الخاصة للمكفوفين في بيت جالا بمحافظة بيت لحم، إلى مكان سكنه في قطاع غزة.

وأخيراً يستعرض التقرير القيود المفروضة على حركة المعابر التي تربط قطاع غزة بالعالم الخارجي، حيث تواصل قوات الاحتلال إغلاق المعابر، وتفرض قيوداً مشددة على حركة البضائع والأفراد ، مما تسبب في ارتفاع خطير للبطالة والفقر. والإهانة التي يتعرض لها المسافرين على معبر بيت حانون لاسيما المرضى.

ويقدم التقرير معلومات إحصائية حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر أبريل 2012، ويسعى إلى تسليط الضوء على الظروف التي وقعت فيها انتهاكات القانون الدولي من خلال سرده للطرق التي جرت عليها والظروف التي حدثت فيها.

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعيةً أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسئوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة . غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي . كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم . وبشكل أساسي إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

- **مبدأ الضرورة العسكرية**

يجيز القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد وفقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعنى كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعمد استهداف المدنيين، والتهجير القسري وغيرها.

- **مبدأ التناسب والتمييز**

يأتي مبدأ التناسب كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقي قها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة اقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. و تنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير."

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل" أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبررهضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة ، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[1] فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل [2]، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته[3]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية والمناهج

[1] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[2] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

[3] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام

الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء [4]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية [5] ، والحق في التعليم المناسب [6]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[7].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

وبينما تدعي إسرائيل أن لها الحق في تقييد حرية الحركة ضد "كيان معادي" لا تسيطر عليه مثل قطاع غزة، فإن وثائق المحكمة الإسرائيلية العليا (قضية البسيوني) توضح موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه سياسة الحصار، حيث اعتبرت إجراءات الحصار جزء من "حرب اقتصادية" ضد قطاع غزة بأكمله وأنها تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وليس أمنية من خلال سياسة العقاب الجماعي هذه، وهو ما يؤكد انتهاك الحصار للقانون الدولي، كما أكدت عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان، ويحدد التعليق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[4] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[5] راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[6] راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[7] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حادث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- **استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية؛**
- **استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد في عرض البحر؛**
- **استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية يقيد الوصول إليها؛**
- **استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصافير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، جامعي الحطب)، واستمرار حرمانهم من مزاولة أعمالهم بحرية؛**
- **استمرار استهداف الفعاليات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية يقيد الوصول إليها؛**
- **استمرار عمليات الاعتقال التعسفي؛**
- **استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والأفراد.**

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال شهر أبريل 2012

عدد القتلى	**2**
عدد الجرحى	**5**
عدد الجرحى من النساء	**1**
عدد الاعتداءات بحق الصيادين	**8**
عدد حالات الاعتقال	**7**

❖ **النقل القسري**

أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عند حوالي الساعة 17:05 من مساء يوم الأحد الموافق 2012/4/1، المعتقلة الإدارية المضربة عن الطعام هناء يحيي صابر الشلبي (30 عاماً)، على الانتقال قسرياً إلى قطاع غزة، من خلال معبر بيت حانون (إيرز)، بموجب اتفاق غامض يقضي بتواجد الشلبي في غزة لمدة ثلاث سنوات ثم العودة لمكان سكناها في محافظة جنين بشمال الضفة الغربية المحتلة، مقابل إنهائها إضرابها عن الطعام. ضمن اتفاق لا يضع أي خيارات أمامها سوى التنازل عن جزء من حقوقها التي يكفلها القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان. وبالنظر إلى أن حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض أو الانتقاص أو حتى التنازل عنها، فإن المركز يرى في إبعاد المعتقلة الشلبي في هذه الظروف انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر نقل سكان الأراضي المحتلة جبرياً كما تحظر إبعادهم قسرياً عن ديارهم، والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحظر الاعتقال التعسفي والإبعاد، ويمنح كل إنسان حرية الحركة والإقامة في مكان يختاره.

يذكر ان المعتقلة هناء الشلبي بدأت الإضراب المفتوح عن الطعام منذ لحظة إعادة اعتقالها فجر الخميس الموافق 2012/02/16 بعد أن حكم عليها بالاعتقال الإداري لمدة ستة شهور وأودعت سجن هشارون. وقد واصلت الشلبي إضرابها المفتوح عن الطعام لمدة (44) يوماً قبل أن توقف إضرابها عن الطعام وتنقل إلى قطاع غزة، بعد أن تدهورت حالتها الصحية وأصبحت مهددة بالموت المفاجئ في أي لحظة بناء على تقارير طبية صادرة عن أطباء رابطة أطباء لحقوق الإنسان، الذين عاينوها في السجن.

❖ **استخدام القوة المفرطة والمميتة**

في اطار استخدامها القوة المفرطة والمميتة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فلسطينيين من بينهم طفل في قطاع غزة، دون اكتراث لمبادئ القانون الدولي، لاسيما مبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التناسب، [8].. حيث تستخدم قوات الاحتلال مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة والطيران والدبابات بحق المدنيين الفلسطينيين، والأعيان المدنية، في ظل انعدام وسائل دفاعية، الأمر الذي يحرمه القانون الدولي الإنساني.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي عند معبر بيت حانون– إيرز– جثمان بلال يوسف إبراهيم السعايدة البالغ من العمر (20عاماً) عند حوالي الساعة 15:00 من يوم الثلاثاء الموافق 2012/4/3، حيث قامت سيارات الإسعاف التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر باستلام الجثمان، ووفقاً للمعلومات المتوفرة فقد أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي نيران أسلحتها الرشاشة وفوانيس الإنارة قرب حدود الفصل شرق مخيم البريج، عند حوالي الساعة 10:00 من مساء يوم السبت الموافق 2012/3/31، وأعلنت قوات الاحتلال عبر المواقع الإلكترونية أنها قتلت مسلح فلسطيني وعرضت صورة تظهر حقيبة وبندقية وذخيرة وعمود حديد كانت بحوزة السعايدة، ووفقاً لأقوال ذوي السعايدة فقد خرج بلال من منزله الواقع شرق مخيم المغازي مساء يوم الجمعة الموافق 2012/3/30، وفي اليوم التالي بدأوا بالبحث عنه وسمعوا صوت إطلاق النار عند حوالي الساعة 10:00 من مساء يوم السبت الموافق 2012/3/31 شمال شرق منزلهم، ثم تواجهوا للجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي أخبرتهم لاحقاً أنه سيتم تسليمه ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2012/4/3. يذكر أن السعايدة تم عرضه على الطبيب الشرعي في مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة، قبل أن يسلم لذويه، حيث تبين أنه مصاب بعدة أعيرة نارية في أنحاء الجسم، ورأسه متهتك.

[8] راجع المادة 35 من البرتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف، لسنة 1977

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها الرشاشة، كما أطلقت قذيفتين مدفعيتين، عند حوالي الساعة 21:45 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2012/4/3 تجاه أحد الأطفال الذين اقتربوا من حدود الفصل شرقي مقبرة الشهداء الإسلامية شرق جباليا بمحافظة شمال غزة، ما تسبب في قتله، وهو: هاشم مصباح سالم سعد (17 عاماً)، من سكان حي الشجاعية بمدينة غزة. أفادت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان بأن الشهيد أصيب بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم، وقد لبث لفترة طويلة، ما تسبب في وفاته. وتفيد التحقيقات الميدانية أن طواقم الإسعاف أحضرت جثة الشهيد عند حوالي الساعة 12:15 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2012/4/4، ووجدته على بعد 300 متر من حدود الفصل الشرقية، وكانت قد توجهت للمكان بعد تنسيق تم ما بين قوات الاحتلال واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، المواطن مصباح سالم سعد: على النحو الآتي:

عند حوالي الساعة 1:30 من فجر يوم الأربعاء الموافق 2012/4/4 كنت نائما في منزلي وأيقظتني زوجتي وقالت لي ابنك هاشم غير موجود في المنزل، عندها رحت أبحث عنه في جميع غرف المنزل وحتى عند شقق أعمامه وجدته، ولكني لم أجده، عندها قررت أن ارجع إلى النوم وأبحث عنه في الصباح لأني لم أعرف إلى من أتوجه في منتصف الليل، وعند حوالي الساعة 8:30 من صباح اليوم نفسه أيقظت أخي سامي وهو أصغر مني بعامين، وقلت له تعال معي إلى مركز الشرطة لتبليغ عن فقدان ابني هاشم وفعلا ذهبت إلى مركز شرطة الشجاعية، وهناك أبلغت عن فقدان ابني وهناك قام أحد الضباط بعمل عدة اتصالات على نقاط مختلفة ومراكز شرطة مختلفة ووزع اسم ابني وأوصافه، وقال لي تعال عندي الساعة 6:00 من مساء اليوم نفسه وإن شاء الله سوف نكون وجدناه عندها خرجت من المركز، أنا وأخي وتوجهنا إلى نقطة الأمن الوطني بالقرب من محطة أبو جبة للوقود، وأبلغت الضابط هناك عن فقدان ابني وقال لي الضابط لم نرى ابنك ولم نبلغ بوجود أي أحد دخل المنطقة بعدها ورجعنا إلى المنزل وفتحت التلفزيون وشاهدت الأخبار على قناة الأقصى، وكانت الساعة عندها تقريبا 11:30 من صباح اليوم نفسه، وأنا أتفرج على القناه ظهر شريط إخباري عاجل وجاء فيه العثور على جثة شهيد في المقبرة الشرقية شرق غزة، عندها قلقت وأحسست بشيء غريب في جوفي وقلت لزوجتي أخشى أن يكون هذا الشهيد هو ابني هاشم، عندها قررت الذهاب إلى مستشفى الشفاء أنا وأخي مصطفي سعد وهو دكتور صيدلي وعمره تقريبا 43 عاماً، وفي الطريق إلى مستشفى الشفاء اتصل أخي مصطفي على أصحاب له في المستشفى، وسألهم عن وصول جثة شهيد فأخبره أنه لا توجد جثة أحد عندهم، ولكن وصل مستشفى كمال عدوان جثة شهيد، عندها توجهنا مباشرة إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا، وعندما وصلنا بوابة المستشفى سألت أحد الأشخاص الواقفين أين الشهيد فقال لي الشهيد في الداخل عند الأطباء، عندها دخل أخي مصطفي قبلي فخرج مسرعاً، وقال لي هو ابنك عندها لم أتمالك أعصابي أنا واخي ورحنا نبكي بشده، بعدها دخلت عليه ورحت اقبله وتفحصته فرأيت الدماء تسيل من رأسه من الخلف هذا الذي رأيته ورأيته عاري تماما بعدها وضعوه في سيارة إسعاف ونقلناه إلى مستشفى الشفاء، وبعد حوالي ساعتين أخذناه من المستشفى ودفناه في مقبرة جبل المنطار في حي الشجاعية.

- قصفت طائرات الاستطلاع بصاروخين اثنين، عند حوالي الساعة 20:10 من مساء يوم السبت الموافق 2012/4/7، مستهدفة دراجة نارية كان يستقلها شخصان، في شارع مدرسة الفضيلة شرق خربة العدس في رفح، اسفر القصف عن إصابتهما بجراح وصفت بالطفيفة.

❖ **استهداف الصيادين**

تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر قبالة شاطئ قطاع غزة، ومارست قوات الاحتلال أساليب جديدة تلحق مزيد من الأضرار المادية بالصيادين وقوارب الصيد، حيث لاحظ المركز تكرار استهداف تلك القوات لمحركات القوارب بإطلاق النار مباشرةً عليها دونما سبب يمكن تبريره. ويأتي تصعيد قوات الاحتلال للاعتداءات ضد صيادي قطاع غزة في ظل استمرار فرض إسرائيل حصار بحري على القطاع، ويشمل فرض حظر على ممارسة الصيد فيما وراء ثلاثة أميال بحرية.

وتسعى سلطات الاحتلال إلى تكريس الحصار البحري المفروض على غزة ضمن مسافة الأميال البحرية الثلاث، بل وتتعمد إطلاق النار على الصيادين ومن حولهم، واستهداف قواربهم ومحركاتها في مسافة أقل كثيراً من الأميال الثلاثة المعلنة، بحيث تحرمهم من مزاولة عملهم.

وبحسب التحقيقات التي أجراها مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الصيادين في بحر غزة خلال شهر نيسان أبريل الجاري، حيث واصلت تلك القوات إطلاق النار من أسلحتها الرشاشة تجاه الصيادين، ما أدى إلى إتلاف ثلاثة محركات. كما اعتقلت قوات الاحتلال (5) صيادين، من بينهم طفل، وأفرجت عنهم جميعاً بعد ساعات من احتجازهم. كما فتحت تلك القوات النار لتمنعهم من مواصلة الصيد (8) مرات منذ بداية نيسان الجاري.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:30 من صباح يوم الأحد لموافق 2012/4/8، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم السبت لموافق 2012/4/7، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/4/9، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- فتحت زوارق الاحتلال الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2012/4/13، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- قامت قوات الاحتلال بإطلاق النار على قارب الصياد/ حسين زكي حسين بكر، البالغ من العمر (47 عاماً)،وذلك يوم الجمعة الموافق 2012/04/13 أثناء تواجده في عرض البحر فأصابت موتور القارب بطلقات نارية مما أدى إلى تعطيله.

- قامت قوات الاحتلال يوم الأحد الموافق 2012/4/15 بإجبار الصياد/ صلاح مراد عبد مقداد، البالغ من العمر (63 عاماً) وابنه الصياد/ أحمد صلاح مراد مقداد، البالغ من العمر (24 عاماً)، وابن أخته الصياد/ على نافذ على الأخشم، البالغ من العمر (31 عاماً) على خلع ملابسهم ومن ثم اعتقالهم ومصادرة قاربهم أثناء تواجدهم في عرض البحر.
- فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، صباح السبت الموافق 2012/4/14 تجاه قارب الصياد: بلال سعيد عبد الرازق بكر (29 عاماً)، أثناء تواجده في عرض البحر، فأصابت محرك القارب بعدة أعيرة نارية ما تسبب في تضرره بشكل جزئي.
- فتحت زوارق الاحتلال البحرية، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/4/24، تجاه قوارب الصيادين الفلسطينيين أثناء تواجدهم في عرض البحر على بعد ميلين بحريين ونصف الميل غربي منتجع الواحة السياحي، في منطقة السودانية شمال غرب بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ثم حاصرت أحد القوارب من نوع (حسكة) وأجبرت صيادين اثنين كانوا على متنه على خلع ملابسهم والنزول إلى الماء والسباحة باتجاهه الزورق، ثم اعتقلوهما، وهما: نادر يوسف حسن أبو سمعان (22عاماً)، وشقيقه الطفل: حسن يوسف حسن أبو سمعان (17 عاماً)، واستولوا على القارب، وأفرجت عنهما في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه.

استهداف المدنيين قرب حدود الفصل

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فتح نيران أسلحتها تجاه المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، مستهدفة كل ما يتحرك في المنطقة. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (9) حالات استهداف للمدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية. ما اسفر عن إصابة (3) أشخاص بجروح متفاوتة، من بينهم سيدة، و يترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- ألقت طائرات الاحتلال النفاثة، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/4/2، بمنشورات سقطت في المنطقة الحدودية الكائنة شمال بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، موجهة لسكان قطاع غزة، وهو عبارة عن منشورين طبعا على ورقة واحدة (على الوجهين)، رسم على الوجه الأول خارطة توضح محافظات الشمال وغزة ودير البلح، بينما رسم على الثاني خارطة توضح محافظات دير البلح وخان يونس ورفح. وتحدث الأول عن إطلاق الصواريخ ومساعدة الفصائل ويحذر من الاقتراب من السياج الحدودي وأن الجيش الإسرائيلي سيرد بعنف على كل من يحاول أن يقتحم السياج تجاه الأراضي المحتلة. بينما حذر الثاني من الاقتراب من السياج الحدودي على مسافة أقل من 300 متراً، وورد في البيان: " ... من يقترب من السياج سوف يتم إبعاده بكافة الوسائل بما في ذلك إطلاق النار.. وقد أعذر من أنذر".
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية– في محيط معبر بيت حانون (إيرز)– نيران أسلحتها الرشاشة، وأطلقت عدة قذائف مدفعية، عند حوالي الساعة 22:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2012/4/5، تجاه المناطق الحدودية والزراعية الواقعة شمال غرب بيت حانون في محافظة شمال غزة، واستمر إطلاق النار لحوالي ساعة في جو ضبابي،

دون وقوع إصابات أو أضرار، ولكن أصوات الانفجارات والأعيرة النارية فرض حالة من الخوف في نفوس السكان المدنيين القاطنين قرب المكان، لاسيما الأطفال والنساء منهم.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية- في محيط معبر بيت حانون (إيرز)- نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 00:15 من فجر يوم الخميس الموافق 2012/4/5، تجاه المناطق الحدودية والزراعية الواقعة شمال غرب بيت حانون، وشمالي شرق بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة، من أكثر من برج مراقبة، واستمر إطلاق النار لدقائق في جو ضبابي، دون وقوع إصابات أو أضرار، ولكن صوت الأعيرة النارية فرض حالة من الخوف في نفوس السكان المدنيين القاطنين قرب المكان، لاسيما الأطفال والنساء منهم.

- أصيب المواطن أحمد حسين حسنين (23 عاما) من سكان شرق حي الزيتون شرق مدينة غزة عند حوالي الساعة 2:30 من مساء يوم الاثنين الموافق 2012/4/9 بشظايا في الساق والقدم اليمنى ، وذلك عندما أطلق جنود الاحتلال المتمركزين على طول الشريط الحدودي شرق غزة النار عليه عندما كان يقوم بجمع أدوات الخردة لبيعها مرة أخرى بالقرب من دوار ملكة شرق حي الزيتون شرق مدينة غزة.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل شريط الفصل الحدودي شرق مدينة خان يونس، عند حوالي الساعة 9:30 صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/4/10، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه الأراضي الزراعية والأحياء السكنية شرق بلدة خزاعة، استمر إطلاق النار لعدة دقائق، ما أسفر عن الحاق أضرار طفيفة بمنزلين، ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات في الأرواح.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل الشريط الحدودي الفاصل شرق مدينة خان يونس، عند حوالي الساعة 7:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/4/17، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه بلدة خزاعة شرق خان يونس، استمر اطلاق النار لحوالي نصف ساعة تقريباً، ما اسفر عن إصابة المواطن حسن وليد عبد الرحمن شنينو (27 عاماً)، بعيار ناري في الفخذ الأيمن، بينما كان في طريقه إلى العمل في شارع مقر بلدية خزاعة القديم وسط بلدة خزاعة، على بعد حوالي 2 كيلومتر عن شريط الفصل الحدودي.

يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، المواطن حسن وليد شنينو: على النحو الآتي:

عند حوالي الساعة 7:40 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/4/17، بينما كنت أسير مشياً على الأقدام في شارع السلام الواقع في حي النجار وسط بلدة خزاعة شرق محافظة خان يونس، في طريقي إلى عملي في جمعية خزاعة للزراعة المستمرة، الكائن مقرها في بلدة خزاعة، حيث اعمل منسق مشروع في الجمعية بالتعاون مع مؤسسة ميرسي كور.. سمعت صوت إطلاق نار متقطع مصدره من الناحية الشمالية للشريط الحدودي.. ولدى وصولي بالقرب من مقر بلدية خزاعة القديم، على مسافة تبعد حوالي 800 متر عن الشريط الحدودي الفاصل مع إسرائيل، من الجهة الشرقية، وحوالي 2 كيلومتر من الجهة الشمالية.. شعرت بان شيء ما أصابني في الفخذ الأيمن من الخلف.. سقطت على الأرض، ووضعت يدي على موضع الألم، فشاهدت دماء تسيل من فخذي. بدأت بالصراخ وكنت اطلب من سكان المنطقة إسعافي، خلال ذلك تجمع عدد من سكان المنطقة، وبينما كانوا يحاولون إسعافي.. تكرر إطلاق النار، عندها تركوني وهربوا جميعا من المكان.. استمر إطلاق النار بشكل متقطع لعدة دقائق، وبعد توقف إطلاق النار، عاد عدد من الأشخاص وحاولوا إسعافي، أثناء ذلك وصلت سيارة إسعاف إلى المكان، وقامت بنقلي إلى مستشفى غزة الأوروبي الكائن شرق مدينة خان يونس، وهناك أخضعت للفحوصات الطبية، وتبين باني أصبت بعيار ناري في الفخذ الأيمن، مدخل ومخرج، تسبب في كسر وجرح تهتكي في عنق عظة الفخذ، حيث أجريت لي عملية جراحية، ومكثت للعلاج لمدة يومين، وبعدها غادرت المستشفى وعدت للمنزل.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل الشريط الحدودي الفاصل شرق مدينة خان يونس، عند حوالي الساعة 7:40 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/4/18، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه بلدة خزاعة شرق خان يونس، استمر اطلاق النار لمدة 15 دقيقة، ما اسفر عن إصابة المواطنة ريناد سالم محمود قديح (34 عاماً)، بسحجة عيار ناري في الرأس، بينما كانت تقوم بحصاد محصول الشعير في أرض زراعية تقع في منطقة السناطي شمال شرق بلدة خزاعة، وكانت تبعد عن شريط الفصل الحدودي مسافة تقدر بحوالي 800 متر تقريباً، وتم نقل المصابة إلى مستشفى الكرامة العسكري في بلدة عبسان الكبيرة لتلقي العلاج ووصفت جراحها بالمتوسطة.

يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، المواطنة ريناد سالم قديح: على النحو الآتي:

عند حوالي الساعة 7:30 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/4/18، بينما كنت متواجدة في أرض زراعية نملكها تقع في منطقة السناطي، شمال شرق بلدة خزاعة شرقي خان يونس، على بعد حوالي 800 متر عن الشريط الحدودي الفاصل، وكان برفقتي والد زوجي حماد عبد الله قديح(60 عاماً)، وزوجته إيمان محمد قديح(40 عاماً)، وكان أيضا عدد من المزارعين يتواجدون في الأراضي الزراعية المجاورة، حيث كنا نقوم بحصاد محصول الشعير. شاهدت جيب عسكري إسرائيلي توقف فوق تله داخل الشريط الحدودي، ثم ترجل منه ثلاثة جنود، وبعد لحظات سمعت صوت إطلاق نار متقطع من جهة الشريط الحدودي، انبطحت على الأرض، وانبطح أيضا من كانوا برفقتي.. وبدأت أزحف لمغادرة المكان. وخلال ذلك شعرت باني أصبت في رأسي، وضعت يدي على مكان الإصابة، فشاهدت الدماء تغمر يدي، فأدركت باني أصبت، بدأت بالصراخ لإسعافي، خلال ذلك حضر عدد من الأشخاص الذين كانوا متواجدين في أراضيهم المجاورة، وكان إطلاق النار لا يزال مستمرا بشكل متقطع، وقاموا بنقلي بواسطة عربة نارية"تكتك"، إلى مستشفى الكرامة العسكري الكائن في بلدة عبسان الكبيرة، وهناك أجريت لي إسعافات أولية، ثم نقلت إلى مستشفى غزة الأوروبي في المدينة لاستكمال العلاج، وأخبرني الأطباء باني أصبت بسحجة عيار ناري في مقدمة الرأس. مكثت للعلاج في المستشفى لعدة ساعات، وعند حوالي الساعة 1:00 ظهر اليوم نفسه، غادرت المستشفى وعدت للمنزل. علماً بأن الأرض التي نملكها تبلغ مساحتها 3 دونمات، ونعتمد بشكل أساسي على الزراعة، وقد تعرضنا عدة مرات لإطلاق نار من قبل جنود الاحتلال المتمركزين داخل الشريط الحدودي، خلال تواجدنا في أرضنا، كما أن قوات الاحتلال قامت بتجريف الأرض عدة مرات خلال توغلها في المنطقة، وكان آخرها خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في شهر يناير عام 2009م.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في أبراج المراقبة المحيطة بمعبر بيت حانون (إيرز)، نيران أسلحتها بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم السبت الموافق 2012/4/21، تجاه عمال جمع الحجارة الذين تواجدوا مكان المنطقة الصناعية المدمرة شمال غرب بيت حانون في محافظة شمال غزة، دون وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية– في محيط معبر بيت حانون (إيرز)– نيران أسلحتها الرشاشة، وأطلقت ثلاث قذائف مدفعية، عند حوالي الساعة 18:20 من مساء يوم الجمعة الموافق 2012/4/20، تجاه مناطق حدودية مفتوحة تقع في محيط معبر بيت حانون (إيرز) شمال غرب بيت حانون في محافظة شمال غزة، واستمر إطلاق النار بشكل متقطع، وعند حوالي الساعة 19:30 من مساء اليوم نفسه أطلقت المدفعية قذيفتين أخريتين تجاه المنطقة ذاتها، دون وقوع إصابات أو أضرار، ولكن أصوات الانفجارات والأعيرة النارية بثت الخوف في نفوس السكان المدنيين القاطنين في المناطق الغربية من بيت حانون وعزبتها وأبراج الندى والعودة، لاسيما الأطفال والنساء منهم.

التوغلات داخل قطاع غزة:

واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها واستهداف المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة حيث شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (6) عمليات توغل، في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بتجريف وتسوية آلاف الأمتار من الأراضي الزراعية أو أراضي تعرضت للتجريف في أوقات سابقة ، كما أن تكرار عمليات التوغل حرم مئات المزارعين من الانتفاع من أراضيهم الزراعية القريبة من الشريط الحدودي، خشية تعرضها للتجريف وضياع مجهودهم وتكبدهم خسائر جديدة ، كما أن عمليات التوغل بالعادة تصحبها إطلاق نار كثيف ومتقطع، وتحت غطاء جوي توفره الطائرات للآليات المتوغلة.

يستعرض التقرير حالات التوغل التي وثّقها مركز الميزان لحقوق الإنسان على النحو الآتي:

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقوة مكونة من (7) آليات عسكرية- خمس دبابات وجرافتين- عند حوالي الساعة 12:05 من ظهر يوم الخميس الموافق 2012/4/5، في المنطقة الحدودية الزراعية الكائنة شرقي جباليا (مناطق شرق المقبرة وتلة سعدة وأبو صفية)، وسط إطلاق نار مكثف، كما أطلقت القوات المتوغلة عدة قذائف مدفعية سقطت في محيط أماكن التوغل في أوقات متفرقة، ما دفع عمال أحواض الصرف الصحي- قيد الإنشاء- شرق جباليا إلى مغادرة مكان عملهم، ودفع المزارعين المتواجدين في محيط المنطقة إلى تركها خوفاً على حياتهم. وتفيد التحقيقات الميدانية أن الجرافات المتوغلة باشرت في أعمال تسوية أراضٍ زراعية سبق تجريفها في المنطقة، وجالت ما بين المقبرة ومنطقة أبو صفية ذهاباً وإياباً. وتواصل إطلاق النار المتقطع حتى انسحبت القوة من المنطقة عند حوالي الساعة 19:30 من مساء الخميس نفسه. دون وقوع إصابات أو أضرار.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي معززة بنحو 3 جرافات و 4 دبابات انطلاقا من حدود الفصل الواقعة شرق مخيم المغازي، ووصلت توغلها مسافة تقدر بـ 60 متر تحت إطلاق متقطع للنيران، عند حوالي الساعة 07:30 صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/4/18، وقامت الجرافات بأعمال تسوية للأراضي المحاذية لحدود الفصل ومن ثم اتجهت ناحية الجنوب وانسحبت إلى داخل حدود الفصل، استغرق التوغل مدة تقدر بساعة.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (14) آلية عسكرية، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/4/23 إنطلاقاً من الموقع العسكري الإسرائيلي المسمى بالنصب التذكاري، إلى الغرب من منطقة المغاير الزراعية الكائنة شرق بيت حانون في محافظة شمال غزة، لمسافة تقدر بـ 400 متراً من حدود الفصل الشرقية، ثم اتجهت القوة بمحاذاة حدود الفصل الشرقية ووصلت إلى مسافة تقدر بـ600 متر أثناء توغلها شرقي مناطق الفرطة والأحمر وانتهت في منطقة شرق حي الأمل، وباشرت الجرافات المصاحبة للقوة بتسوية أراضٍ سبق تجريفها في المنطقة، وفتحت نيران أسلحتها تجاه المزارعين الذين تواجدوا في مزارعهم القريبة من مكان التوغل، ما دفعهم إلى مغادرة المكان وترك مزروعاتهم، كما فتحت تلك القوات نيران أسلحتها تجاه مجموعة من نشطاء المبادرة المحلية في بيت حانون أثناء محاولتهم تصوير التوغل لغرض توثيق الانتهاك، وذلك عند حوالي الساعة 14:15 من مساء اليوم نفسه، دون وقوع إصابات، وانسحبت القوة المتوغلة إلى داخل الموقع العسكري المسمى موقع 16 شرق حي الأمل عند حوالي الساعة 16:30 من مساء الاثنين نفسه.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (7) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/4/30 إنطلاقاً من محيط معبر بيت حانون (إيرز) إلى الشرق متجهة نحو منطقة وادي الدوح الواقعة شمال شرق بيت حانون في محافظة شمال غزة، لمسافة تقدر بـ 300 متراً من حدود الفصل الشمالية، ثم اتجهت القوة شرقاً

بمحاذاة حدود الفصل وانتهت شمال شرق حي الأمل، وباشرت الجرافات المصاحبة للقوة بتسوية أراضٍ سبق تجريفها في المنطقة أثناء توغلها، وفتحت نيران أسلحتها تجاه المزارعين الذين تواجدوا في مزارعهم القريبة من مكان التوغل، ما دفعهم إلى مغادرة المكان وترك مزروعاتهم، ولم يسجل وقوع إصابات أو أضرار، وانسحبت القوة المتوغلة إلى داخل الموقع العسكري الإسرائيلي المسمى بموقع (16)، شمال شرق حي الأمل في ساعات مساء الاثنين نفسه.

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (6) آليات عسكرية، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/4/30 إنطلاقاً من الموقع العسكري الإسرائيلي المسمى بالنصب التذكاري إلى الغرب متجهة نحو أرض السعادات الواقعة في منطقة القطبانية الزراعية الكائنة جنوب شرق بيت حانون في محافظة شمال غزة، لمسافة تقدر بـ 400 متراً من حدود الفصل الشرقية، ثم اتجهت القوة شمالاً بمحاذاة حدود الفصل وانتهت في منطقة شرق حي الأمل، وباشرت الجرافات المصاحبة للقوة بتسوية أراضٍ سبق تجريفها في المنطقة أثناء توغلها، وفتحت نيران أسلحتها تجاه المزارعين الذين تواجدوا في مزارعهم القريبة من مكان التوغل، ما دفعهم إلى مغادرة المكان وترك مزروعاتهم، دون وقوع إصابات أو اضرار، وانسحبت القوة المتوغلة إلى داخل التجمع الاستيطاني المسمى بسيدروت شرق حي الأمل في ساعات مساء الاثنين نفسه.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة بمحاذاة حدود الفصل نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 8:00 صباح يوم الإثنين الموافق 2012/4/30، تجاه المناطق الشرقية الواقعة شرق مخيم البريج، جاء ذلك خلال توغل حوالي (3 جرافات)، و(4 دبابات)، انطلاقا من حدود الفصل تجاه المنطقة وقدرت مسافة التوغل بحوالي (200 متر)، شرعت الجرافات بأعمال تسوية وتجريف وقد استمرت حتى حوالي الساعة 4:00 من مساء نفس اليوم، قبل أن تنسحب تلك القوات لداخل السياج.

❖ **الاعتقال والحجز التعسفي**

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين واختطافهم من عرض البحر. أو من خلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

وفي هذا السياق اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (7) فلسطينيين. كما واصلت قوات الاحتلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج أو التجارة فتعتقلهم أو تبتزهم ، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير المواطن: ايهاب أحمد محمود أبو الجديان (35 عاماً)، أثناء ذهابه لمقابلة أمنية لغرض السفر إلى الضفة الفلسطينية، وتفيد التحقيقات الميدانية أن أبو الجديان طلب السفر لغرض نقل طفلين معاقين (مكفوفين) من مدرسة الشروق الخاصة للمكفوفين في بيت جالا بمحافظة بيت لحم، إلى مكان سكنه في قطاع غزة.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في معبر بيت حانون (إيرز)، عند حوالي الساعة 9:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/4/9، المواطن: ايهاب أحمد محمود أبو الجديان (35 عاماً)، أثناء ذهابه لمقابلة أمنية لغرض السفر إلى الضفة الفلسطينية، وتفيد التحقيقات الميدانية أن أبو الجديان طلب السفر لغرض نقل طفلين معاقين (مكفوفين) من مدرسة الشروق الخاصة للمكفوفين في بيت جالا بمحافظة بيت لحم، إلى مكان سكنه في قطاع غزة، وبعد أن طلبت المخابرات الإسرائيلية مقابلته وذهب لذلك تم اعتقاله. وتفيد المعلومات الميدانية أن قوات الاحتلال اتصلت بعائلة المعتقل وأبلغتهم بوجوده لديهم رهن الاعتقال عند حوالي الساعة 21:00 من مساء اليوم نفسه. وبعد متابعة من محامي مركز الميزان تبين أنه معتقل في عسقلان، وقد صدر بحقه قرار تمديد وتوقيف حتى تاريخ 2012/4/22.

- قامت قوات الاحتلال يوم الأحد الموافق 2012/4/15 بإجبار الصياد/ صلاح مراد عبد مقداد، البالغ من العمر (63 عاماً) وابنه الصياد/ أحمد صلاح مراد مقداد، البالغ من العمر (24 عاماً)، وابن أخته الصياد/ على نافذ على الأخشم، البالغ من العمر (31 عاماً) على خلع ملابسهم ومن ثم اعتقالهم ومصادرة قاربهم أثناء تواجدهم في عرض البحر.
- فتحت زوارق الاحتلال البحرية، نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/4/24، تجاه قوارب الصيادين الفلسطينيين أثناء تواجدهم في عرض البحر على بعد ميلين بحريين ونصف الميل غربي منتجع الواحة السياحي، في منطقة السودانية شمال غرب بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ثم حاصرت أحد القوارب من نوع (حسكة) وأجبرت صيادين اثنين كانوا على متنه على خلع ملابسهم والنزول إلى الماء والسباحة باتجاهه الزورق، ثم اعتقلوهما، وهما: نادر يوسف حسن أبو سمعان (22عاماً)، وشقيقه الطفل: حسن يوسف حسن أبو سمعان (17 عاماً)، واستولوا على القارب، وأفرجت عنهما في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل شرق مدينة دير البلح، المواطن عمر سليمان إبراهيم أبو شحادة البالغ من العمر (33عاماً)، من سكان مدينة دير البلح، وذلك عند حوالي الساعة 3:00 من مساء يوم الخميس الموافق 2012/4/26، حيث كان أبو شحادة يستقل دراجة نارية، فقامت قوات الاحتلال باقتياده لجهة غير معلومة، وفي مساء اليوم التالي أطلقت قوات الاحتلال سراحه واستولت على الدراجة النارية، يذكر أن أبو شحادة يعاني من حالة نفسية.

❖ **الحصار والقيود على حرية الحركة**

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات حصارها المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بدء انتفاضة الأقصى، ما أدى إلى شلل في كافة مناحي الحياة، بالرغم من إعلانها المتكرر عن تخفيف إجراءات الحصار المفروض على قطاع غزة في محاولة لاحتواء ردود الفعل الدولية الغاضبة عقب الهجوم الدموي الذي شنته تلك القوات على أسطول الحرية ، حيث تواصل فرض حصار شامل على واردات القطاع من مواد البناء والإنشاء، وتفرض قيوداً مشددة على البضائع من والى قطاع غزة، ما ترتب عليه ارتفاع حدة الفقر والبطالة وتعطيل عمل المرافق الصناعية والزراعية والخدمية، وخلال الفترة التي يتناولها التقرير تفاقمت مشكلة انقطاع التيار الكهربائي بعد توقفت محطة توليد كهرباء غزة عن العمل بشكلٍ كاملٍ بتاريخ الثلاثاء الموافق 14 شباط (فبراير) 2012، كنتيجة لاستمرار توقف تزويد سلطات الاحتلال للقطاع بالسولار الصناعي وفي الوقت نفسه توقف إمدادات السولار عبر أنفاق التهريب في رفح وفقاً لتصريحات سلطة الطاقة الفلسطينية في قطاع غزة .

وحسب المعطيات الميدانية فقد تسبب توقف إمدادات الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، في انقطاع التيار الكهربائي ليصل وقت التغذية بالتيار إلى حوالي 8 ساعات خلال 24 ساعة. هذا وتحتاج شركة توليد الطاقة الكهربائية في غزة إلى كمية تتراوح بين (350 – 400) ألف لتر من الوقود في اليوم الواحد، وأمام التقليص المستمر للكميات التي كانت تورد من قبل سلطات الاحتلال والقيود التي كانت تفرضها وتؤدي إلى عرقلة دخول إمدادات الوقود لجأت الحكومة في غزة إلى جلب الوقود الخاص بالمحطة من جمهورية مصر العربية عبر أنفاق التهريب في مدينة رفح، الأمر الذي ساهم بالحفاظ على استمرار إمدادات التيار الكهربائي. علماً أن مجموع ساعات انقطاع التيار الكهربائي وصلت إلى حوالي (2300) ساعة في العام قبيل الأزمة الأخيرة .

ويتسبب انقطاع التيار الكهربائي في تداعيات وآثار خطيرة على مجمل حقوق الإنسان والخدمات الأساسية لسكان قطاع غزة أهمها خدمات الرعاية الصحية بأشكالها المختلفة بما في ذلك أقسام غسيل الكلى والجراحات والعناية الفائقة وبنوك الدم والرعاية الأولية والصحة النفسية وغيرها من ضروب الرعاية الصحية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي واستخراج المياه من الآبار وتوزيعها على السكان وعلى توفر مياه الاستخدام المنزلي في الأبنية متعددة الطبقات، وقطاع التعليم وما تسببه من عرقلة لحرية المواطنين في

الوصول إلى منازلهم أو الخروج منها في الأبنية العالية وخاصة في حالة المرضى والمسنين والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة التي سيتكبدها الاقتصاد الفلسطيني وخاصة المزارعين ومربي الدواجن والحيوانات والمنشآت الصناعية والتجارية وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي ومناحي حياة السكان الفلسطينيين في قطاع غزة.

❖ **الحركة على المعابر**

واصلت قوات الاحتلال فرض حصارها المشدد على قطاع غزة للعام الخامس على التوالي، حيث سمحت قوات الاحتلال بفتح عدد من المعابر جزئياً ولساعات معدودات خلال اليوم، سمحت خلالها بمرور بضائع وسلع إلى قطاع غزة وتصدير كميات قليلة من الزهور والتوت الأرضي . بينما واصلت قوات الاحتلال إغلاق عدد من المعابر بشكل كلي، ويورد التقرير موجز لعمل المعابر خلال شهر أبريل/ نيسان، 2012، كالآتي:

معبر بيت حانون (إيرز)[9]:

رصد الباحث الميداني الحالة العامة على معبر إيرز خلال شهر أبريل/ نيسان، من العام الجاري 2012، حالة معبر بيت حانون (إيرز)، حيث أغلقت قوات الاحتلال المعبر بشكل كلي مدة (**11**) يوماً، على مدار الشهر، كان منها (3) أيام فتحت في وجه الحالات الإنسانية والطارئة فقط، و(4) منها بسبب إجازة يوم السبت، وتأتي الزيادة في عدد أيام الإلاق بسبب الأعياد اليهودية وعيد الاستقلال.

هذا واستمر بشكل عام منع تلك القوات للعمال وأهالي المعتقلين– الزيارات– من الدخول منذ سنوات، في حين أنها تفرض قيوداً مشددة على عملية دخول المرضى ومرافقيهم، وتستدعي بعضهم لمقابلة جهاز المخابرات، وتمنع عدد منهم من اجتياز المعبر، كذلك على المرضى أصحاب الحالات الحرجة والذين يتوجب نقلهم للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية بواسطة سيارات إسعاف. كما تأبريل إجراءات شديدة على مجمل الذين يجتازون المعبر من الموظفين العرب والأجانب في المؤسسات الدولية، والصحفيين الأجانب، وموظفي البعثات الدبلوماسية والسفارات، وحملة تصاريح (VIP)، وفلسطينيي ال48 الذين يزورون أقارب لهم في القطاع، كذلك المسافرين إلى معبر جسر الكرامة (اللنبي) للوصول إلى المملكة الأردنية. الأمر الذي يؤثر على عملية دخولهم بشكل سلس. مع أن المعبر يظل مفتوحاً بشكله الجزئي هذا، وعند الإغلاق فإنه يغلق بشكل كلي سواء في إجازة يوم السبت، أو لأسباب أخرى. ووجب التنويه إلى أن العدد المسموح لهم بالدخول يتفاوت بشكل أسبوعي، وأن عملية إصدار التصاريح اللازمة للمسافرين تلاقي عديد العقبات.

هذا وكانت حصيلة من اجتازوا معبر بيت حانون إيرز في شهر شهر أبريل/ نيسان*/2012، كما يلي:*

دخل ما عدده (669) مريضاً، وعدد (630) من المرافقين لهم، وسمحت بدخول عدد (45) سيارة إسعاف تقل مرضى للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية. وما عدده (528) من موظفي المنظمات الدولية الأجانب. وما عدده (71) من موظفي السلك الدبلوماسي "السفارات". وما عدده (31) من الصحفيين. وما عدده (1654) من كبار رجال الأعمال ((BMC)) والتجار الفلسطينيين. وما عدده (246) من فلسطينيي الأراضي المحتلة في العام 1948، الذين كانوا في زيارة لأقارب لهم في القطاع. وما عدده (15) من المسافرين إلى جسر الأردن "معبر الكرامة"، وعدد (4) من حملة بطاقات "VIP". بينما تعرض عدد (34) من المسافرين للمقابلة الأمنية والتحقيق من قبل قوات الاحتلال لأسباب مختلفة.

[9] يقع شمال غرب مدينة بيت حانون شمال قطاع غزة، وهو معبر شامل، يحتوي على معبر للمسافرين، والعمال، والممر الآمن، والبضائع، الشاحنات، أغلقته قوات الاحتلال بتاريخ 2000/10/9، حتى لحظة إعداد التقرير، حيث يقتصر استخدامه على مرور البعثات الدبلوماسية، والوفود الأجنبية، والمرضى والحالات الإنسانية، وعدد من التجار من قطاع غزة.

جدول يوضح عمل معبر بيت حانون (إيرز) خلال شهر أبريل من العام 2012

الشهر	أيام العمل	مرضى	مرافقون	للمستشفيات الإسرائيلية	منظمات دولية	القنصليات والسفارات	صحفيون	تجار ورجال أعمال	تنسيق الـ48	تصاريح الـVIP إلى جسر الكرامة	مقابلات أمنية
أبريل 2012	19	669	630	45	528	71	31	1654	246	4	34

معبر المنطار (كارني)[10]:

في خطوة جدية نحو تكريس الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وعرقلة حركة البضائع والسكان من وإلى قطاع غزة، وفي الوقت نفسه في خطوة نحو الفصل النهائي بين الضفة والقطاع على صعيد التجارة البينية. أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن نيتها تدمير وإزالة معبر المنطار (كارني) ومنشآته كافة، حيث شرعت قوات الاحتلال في نسف وتفجير وتجريف منشآت المعبر منذ صباح الاثنين الموافق 2012/01/02، وتأتي هذه الخطوة لتجهز على أحد أهم المعابر الاقتصادية، التي كانت تزود قطاع غزة بحاجاته من السلع والبضائع وفي الوقت نفسه كان يصدر المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم.

والجدير ذكره أن قوات الاحتلال عمدت إلى عرقلة وتعطيل العمل في معبر المنطار (كارني) منذ الأيام الأولى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث أغلق المعبر بتاريخ 2000/10/9 ومنذ ذلك التاريخ قلص عمل المعبر ليقتصر على ساعات محدودة خلال اليوم الواحد، وكانت عمليات الإغلاق الكلي تتكرر أكثر من مرة خلال الأسبوع الواحد. وفي عام 2007 أعلنت سلطات الاحتلال بتاريخ 2007/03/21 إغلاق المعبر إغلاقاً كلياً وحتى إشعار آخر، ومن ثم عادت لتشغيله جزئياً لتعلن بتاريخ 2011/3/2 إغلاقه نهائياً وحتى إعلان سلطات الاحتلال نيتها إزالته لم يعد للعمل.

معبر رفح[11]:

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح في الاتجاهين لكافة الحالات الإنسانية من مرضى وحاملي الإقامات خلال الفترة التي يتناولها التقرير، فيما قررت إغلاق معبر رفح يوم الجمعة من كل أسبوع كإجازة أسبوعية رسمية.

[10] وهو المعبر التجاري الرئيس لقطاع غزة، ويمثل شريان الحياة بالنسبة لسكان القطاع، ويقع في شرق مدينة غزة، ومنذ **2000/10/9**، أول إغلاق للمعبر في بداية انتفاضة الأقصى، لم يعد المعبر للعمل بطاقته الكاملة، بل بقي عمله جزئياً، بالإضافة للإغلاقات المتكررة التي تعرض لها المعبر، والإعاقات المتكررة خلال أيام العمل، كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اتخذته وسيلة للضغط على سكان قطاع غزة ضمن سياسة العقاب الجماعي التي اتبعتها وكان من ابرز أشكالها الحصار والإغلاق المشدد لمعابر القطاع.

11 يربط بين الأراضي الفلسطينية ومصر، وينقسم إلى قسمين: الأول خاص بعبور المسافرين، والثاني خاص بالبضائع التجارية. أما فيما يتعلق بالقسم التجاري من المعبر، فقد تم إغلاقه نهائيًا منذ بداية الانتفاضة، فيما تكرر الإغلاق الشامل للمعبر، واستمر في عمله بشكل جزئي منذ 2000/10/9.

علماً السلطات المصرية أغلقت معبر رفح منذ تاريخ 2011/1/28 نتيجة الأحداث التي شهدتها جمهورية مصر، واستمر ذلك الى أن أعلنت السطات المصرية عن فتح معبر رفح للمغادرين ابتداءً من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2011/2/22 حيث سمح بمغادرة (300) مسافر يومياً وتم إرسال كشف يومي يتضمن أسماء المنوي سفرهم للسلطات المصرية بالأسماء وتواريخ الميلاد، وتشمل الفئات التالية: المرضى والطلاب، وحملة الفيز والتأشيرات، والجوازات الأجنبية، علماً ان سلطات الأمن المصرية سمحت بعودة المواطنين ابتداءً من الساعة 19:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2011/2/18 وذلك لعودة العالقين في الأراضي المصرية.

هذا وقررت إدارة المعابر والموانئ المصرية فتح المعبر بشكل كامل ابتداءً من صباح السبت الموافق 2011/5/28 لسفر المواطنين من قطاع غزة، حيث سيسمح لمن هم أقل من (18 عاماً) والأكبر من (40 عاماً) بالمرور دون تأشيرة أو تنسيق لدخول الأراضي المصرية، وأما للفئة العمرية بين (18- 40 عاماً) سيسمح بمغادرتهم بسبب إما طلبة أو مرضى أو تنسيق مسبق مع المصريين، ويستمر بدخول المواطنين من كافة الأعمار ممن يحملون فيزا أو تأشيرة لأي مكان في العالم.

سمحت ادارة الموانئ المصرية بفتح معبر رفح (**24**) يوماً خلال الفترة التي يغطيها التقرير من العام 2012. وتمكن خلال هذه الفترة مغادرة (**15718**) من المرضى والطلبة وحملة الاقامات وأعضاء الوفود الطبية والصحفية التي قدمت لقطاع غزة من مغادرة القطاع. كما تمكن (**14782**) من مرضى ومرافقيهم من الدخول إلى قطاع غزة، فيما بلغ عدد المرجعين (**789**) مسافر من الذين منعوا من مغادرة القطاع.

جدول يوضح عمل معبر رفح خلال شهر ابريل من العام 2012

الشهر	عدد أيام الإغلاق	عدد أيام العمل	عدد المغادرين	عدد القادمين	مرجعين
ابريل	6	24	15718	14782	789

معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)[12]:

سمحت قوات الاحتلال بفتح معبر كرم أبو سالم جزئياً لعدة ساعات يومياً على مدى (**20**) يوماً سمحت خلالها بدخول (**4139**) شاحنة محملة بأنواع مختلفة من البضائع بين مواد غذائية أساسية ومتنوعة، وطبية، وأنواع من المواد المختلفة الاستخدام، والمساعدات الإنسانية. وسمحت قوات الاحتلال بدخول (**165**) شاحنة محملة بغاز طهي تحمل (**3635.743** طن). و(**149**) شاحنة محملة بالسولار الصناعي تحمل (**6678275** لتر)، و(**41**) محملة بالبنزين تحمل (**644422** لتر). و(**78**) شاحنات محملة بالسولار العادي تحمل (**1492038** لتر)، (**0**) محملة بالكاز الأبيض تحمل (**0** لتر) .

[12] وهو معبر تجاري، يقع جنوب شرق مدينة رفح، تم بدء العمل فيه بشكل فعلي بتاريخ **2006/3/22**، واقتصر عمل المعبر على إدخال المساعدات المقدمة من الجانب المصري إلى قطاع غزة، وتطور العمل في هذا المعبر لاحقاً، حيث بدأت عمليات نقل البضائع التجارية إلى قطاع غزة من خلاله، ويخضع هذا المعبر للقيود الإسرائيلية، حيث بقي عمله جزئياً، بالإضافة للإغلاقات المتكررة التي تعرض لها المعبر، والإعاقات المتكررة خلال أيام العمل، كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اتخذته وسيلة للضغط على سكان قطاع غزة ضمن سياسة العقاب الجماعي التي اتبعتها وكان من ابرز أشكالها الحصار والإغلاق المشدد لمعابر القطاع.

جدول يوضح حركة الواردات على معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، خلال شهر أبريل العام 2012

الشهر	أيام العمل	بضائع تجارية متنوعة		غاز الطهي		سولار صناعي		بنزين		سولار عادي		كاز أبيض		صادرات
	أيام العمل	عدد الشاحنات		عدد الشاحنات	الكمية بالطن	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات
ابريل	20	4139		165	3635.743	149	6678275	41	644422	78	1492038	0	0	18

السيارات الحديثة: تم دخول عدد **(180)** سيارة حديثة مستوردة إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم خلال الشهر.

قطاع المساعدات: سمحت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدخول **(896)** شاحنة كمساعدات مصنفة كالتالي:

	وكالة الغوث	الغذاء العالمي	الصليب الأحمر	الجمعية الإسلامية	U N D B	وزارة الصحة	الإغاثة الإسلامية	المركز الفرنسي	الصحة العالمية	CHF	مؤسسة انيره
عدد الشاحنات	824	58	5	0	4	1	3	0	0	0	0

أما بالنسبة لقطاع التصدير : فقد سمحت قوات الاحتلال بتصدير **(18)** شاحنة، موزعة كالتالي: السماح بتصدير **(0)** شاحنة توت أرضي تحمل **(0 كغم)**، وتصدير **(17)** شاحنة زهور تحمل **(2205468 زهرة)**، وتصدير **(1)** شاحنة بندورة شيري تحمل **(16000 كغم)**، وتصدير **(0)** شاحنة فلفل حلو تحمل **(0 كغم)**، **وتصدير (0)** شاحنة محملة بالبسكويت **تحمل (0 طن)**

جدول يبن حركة الصادرات على معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) ، خلال شهر أبريل العام 2012

	توت أرضي		زهور		بندورة		فلفل حلو		بسكويت	
التاريخ	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية زهرة	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية طن
ابريل	0	0	17	2205468	1	16000	0	0	0	0

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين ؛ واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة، بما في ذلك اعتقالهم والاستيلاء على مراكبهم. كما يظهر استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة، أعلنت قوات الاحتلال أنها تبلغ 300 متراً على امتداد حدود القطاع فيما وصلت إلى أكثر من كيلومتر داخل القطاع على أرض الواقع؛ وتكرار استهداف التجمعات السلمية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي . كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية والاستهداف المتعمد والمنظم لعمال جمع الحصى والركام، الذين دفعهم الفقر إلى البحث عن وسائل خطيرة للحصول على مصدر للرزق. ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع – ولم يزل– تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى